

## مجلس الأمن



PROVISIONAL

S/PV.2805  
14 April 1988

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة بعد الالفين والثمانمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٣٠

(زامبيا)

السيد زوزي

الرئيس :

|                           |                                          |
|---------------------------|------------------------------------------|
| السيد بيلونوغوف           | الاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية |
| السيد ديلبيتش             | الأرجنتين                                |
| الكونت يورك فون فارتنبورغ | المانيا (جمهورية - الاتحادية)            |
| السيد بوتشي               | إيطاليا                                  |
| السيد أليнкаر             | البرازيل                                 |
| السيد جودي                | الجزائر                                  |
| السيد با                  | السنغال                                  |
| السيد يو مينغجيا          | الصين                                    |
| السيد بلان                | فرنسا                                    |
|                           | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى         |
| السيد بيرتش               | وأيرلندا الشمالية                        |
| السيد رانا                | نيبال                                    |
| السيد أوكون               | الولايات المتحدة الأمريكية               |
| السيد كاغامي              | اليابان                                  |
| السيد بيتش                | يوغوسلافيا                               |

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصححات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza , مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥الاعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حيث ان هذه هي الجلسة الاولى التي يعقدها مجلس الامن في شهر نيسان/ابريل ، اود في البداية ان اشيد بسعادة السيد دراغوسلاف ببيتش ، الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الامم المتحدة ، لتوليته منصب رئيس مجلس الامن لشهر آذار/مارس ١٩٨٨ . واذ اعرب عن تقديري العميق للسفير ببيتش على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي ادار بها عمل المجلس خلال الشهر الماضي فاني لعلى يقين من انني اتكلم باسم جميع اعضاء مجلس الامن .

اقرار جدول الاعمالاقر جدول الاعمال .الحالة في الاراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٢٩ آذار /مارس ١٩٨٨ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل

الدائم لتونى لدى الامم المتحدة (S/19700) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسة ٢٨٠٤ ، ادعو ممثلي الاردن واسرائيل وتونس والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والكويت والمملكة العربية السعودية والهند لشغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس . ادعو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد صلاح (الاردن) ، والسيد جوفي (اسرائيل) ،  
والسيد غزال (تونس) ، والسيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) ، والسيد  
المصري (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد ابو الحسن (الكويت) ، والسيد  
الشهابي (المملكة العربية السعودية) ، والسيد غاريخان (الهند) المقاعد المخصصة  
لهم الى جانب قاعة المجلس ، وشغل السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) المقعد  
المخصص له على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان ابليغ اعضاء المجلس انني تلقيت رسالة من ممثل باكستان يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول اعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة ذلك الممثل الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون له حق التصويت ، وذلك وفقا للاحكام ذات صلة من الميثاق والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد شاه نواز (باكستان) المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان ابليغ اعضاء المجلس بانني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بالنيابة ، وفيما يلي نصها :

"يشرفني ، بصفتي رئيسا بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ان اطلب السماح لي بالاشتراك في نظر مجلس الامن في البند المعنون 'الحالة في الاراضي العربية المحتلة' ، وفقا لاحكام المادة ٢٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس ."

في مناسبات سابقة وجه مجلس الامن دعوات لممثلي هيئات اخرى تابعة للامم المتحدة فيما يتصل بالنظر في مسائل مدرجة على جدول اعماله . وجريا على الممارسة المعتادة في هذا الشأن ، اقترح ان يقوم المجلس ، بموجب المادة ٢٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، بتوجيه الدعوة الى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بالنيابة .

نظرا لعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .  
 أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية : الوثيقتان S/19710 و S/19769 اللتان تتضمنان نص رسالتين مؤرختين في ٢٠ آذار/مارس و ١٣ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، وموجهتين إلى الأمين العام من الرئيس والرئيس بالنيابة ، على التوالي ، للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛ والوثيقتان S/19723 و S/19724 ، اللتان تتضمنان نص رسالتين مؤرختين في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، وموجهتين إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة ؛ والوثيقة S/19748 ، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة ؛ والوثيقة S/19754 ، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، وموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لاسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج لدى الأمم المتحدة ؛ والوثيقة S/19758 ، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة .  
 المتكلم الاول هو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، وأعطيه الكلمة .

#### السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقديرنا العظيم لكم ، لمساعدكم ، أنتم وأعضاء مجلس الأمن ، الذين اعتبروا أنه من المناسب أن يستأنف مجلس الأمن مداولاته حول الحالة في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة .  
 وأود أن أقول لكم ، سيدي الرئيس إننا نشق ثقة كاملة ونعتر اعتزازا كبيرا بمفاتيكم كدبلوماسي محنك وخبير في توجيه دفة المفاوضات والمناقشات . كما أنكم تمثلون بلدا نقيم معه علاقات وثيقة للغاية ؛ فقد مر شعبكم وشعبنا بنفس التجربة القاسية في نضالهما من أجل التحرر .

وأود أيضا أن أعرب عن الشكر لرئيس بلدكم ، الذي ساعد ، بحكمته في عدة مناسبات مرارا وتكرارا في توجيه وصياغة المواقف التي اتخذت .

لقد اجتمع المجلس في ٣٠ آذار/مارس للنظر في الحالة في الاراضي المحتلة ،  
وتكلم أمام المجلس ما لا يقل عن أربعة وزراء خارجية وعدد من الشخصيات البارزة  
الأخرى .

واسمحوا لي أن أقول في الحال إننا نعرب عن تقديرنا للكفاءة والمثابرة  
التي أبداهما رئيس مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس ، الممثل الدائم ليوغوسلافيا .  
فإلى جانب اثباته قدرته الكاملة على إدارة أعمال المجلس ، فقد دلل ، بالطريقة  
التي تمكن بها من تحقيق استجابة المجلس على رسالة الأمين العام حول الحالة في  
الشرق الأوسط ، على أنه دبلوماسي مخنك يدافع دائما عن مصالح الأمم المتحدة ومصالح  
حركة بلدان عدم الانحياز .

وفي تلك الجلسة ، التي عقدت في ٣٠ آذار/مارس فإن السيد الابراهيمى رئيس  
اللجنة الوزارية ووزير خارجية الجزائر ، قال للمجلس :

"منذ أكثر من مائة يوم يشهد العالم انتفاضة شعبية باسلة في فلسطين  
المحتلة ، ولئن كان الشعب الفلسطيني لا يحمل من السلاح إلا ملاح الحجارة  
الرمزي ، فإن تصميمه الذي لا يقهر ، وروح التضحية الجامعة التي يتحلّى بها  
قد استطاعا أن يوقظا حتى الضمائر التي ظلت زمنا طويلا متغافية عن حرمانه من  
حقوقه ، وعن غربته بما في ذلك على أرضه منذ أربعين عاما .

إن هول القمع الصهيوني في فلسطين المحتلة قد ظهرت خطورته بصورة  
كاملة في رد الفعل الشديد من جانب مجلس الأمن في ثلاث مناسبات بقراراته ٦٠٥  
(١٩٨٧) و ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) . ومن الأهمية بمكان أن تطبق هذه  
القرارات تطبيقا دقيقا وأن يوفر لسكان الاراضي العربية المحتلة أكبر قدر من  
الحماية الانسانية" . (S/PV.2804 ، ص ٦)

وخلال مداوات المجلس ، قررت الدولة المحتلة أن تتخذ تدابير متطرفة أخرى عن  
طريق تصعيد التدابير القمعية ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة - وهي تلك  
التدابير التي دفعت الأمين العام إلى أن يدلي ببيان في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، ونصه  
كما يلي :

(السيد ترزي ، منظمة  
التحرير الفلسطينية)

"يشعر الامين العام بقلق خطير إزاء قرار السلطات الاسرائيلية بأن ترحل ثمانية فلسطينيين إلى الجنوب اللبناني أمس . كما أنه يشعر بالقلق أيضا إذ أن اثني عشر فلسطينيا قد تلقوا أيضا أوامر بالترحيل . وهو يلاحظ أن مجلس الأمن قد أعاد التأكيد مرارا وتكرارا على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٤٩ على الاراضي التي تحتلها اسرائيل ، وهو يذكر بأن قرار مجلس الأمن ٦٠٧ (١٩٨٨) ، الذي اعتمد بالاجماع في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، قد طالب اسرائيل بأن تمتنع عن هذا الاجراء .

"ويشعر الامين العام بقلق إذ أن تدابير مثل الترحيل وغير ذلك من أشكال العقوبات الجماعية مثل التدمير الذي حدث أخيرا للمنازل في قرية بيتا ، تزيد من تصاعد التوتر الذي يسود المنطقة الآن . وعلاوة على ذلك ، فإن هذه التدابير ، كما أعلن الامين العام في تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ في ٢٢ كانون الثان/يناير (S/19443) ، تعتبر انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة . وهو يوجه نداء إلى اسرائيل باعتبارها الدولة المحتلة ، بأن تمتثل إلى الالتزامات بموجب هذه الاتفاقية وأن تلغي أوامر الترحيل . كما يحذوه الامم الوطيد بأن الفلسطينيين الذين رحلوا سيسمح لهم وبسرعة بالعودة إلى ديارهم وإلى أسرهم" .

وفي هذا الصباح ، أصدرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) البيان التالي :

"منذ أوائل كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي ، مافتئت الاونروا تعرب عن قلقها إزاء نوعية التدابير التي تستخدم في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد زاد هذا القلق مع مواجهة أفراد الشؤون الطبية التابعين للوكالة للتدفق المستمر من المرضى الذين يعانون من إصابات الرصاص ، والضرب وآثار الغاز المسيل للدموع ، الذي يتسبب في جروح خطيرة عندما يستخدم في المنازل .

"كما أن الوكالة تشعر بالقلق إزاء الآثار الطويلة الأجل للإصابات التي يعاني منها اللاجئون وتكاليف تأهيل اللاجئين المصابين بجروح خطيرة . وقد وظفت الاونروا في قطاع غزة ١٦ متخصصا في العلاج الطبيعي بمساعدة اليونيسيف للمساعدة في التأهيل .

"وقد عولجت مئات اللاجئين في مستوصفات الاونروا بسبب استنشاق الغاز المسيل للدموع . وفي بعض الحالات ، ألقى الغاز المسيل للدموع داخل المنازل والمستوصفات والمدارس حيث تصبح آثاره خطيرة بشكل خاص . وقد رأى أطباء الوكالة أيضا أعراضا لا تتعلق عادة بالغاز المسيل للدموع . وتسعى الاونروا إلى الحصول على معلومات حول مكونات هذا الغاز المستخدم بغية التوصل إلى الدواء والعلاج السليمين ولا سيما بالنسبة لأضعف الفئات مثل الحوامل والمفكر والشيوخ" .

وهكذا يمكن للمجلس أن يرى ، دون الحاجة إلى المزيد من الدلائل ، أن إسرائيل تستخدم غازا آخر - غير الغاز المسيل للدموع المألوف - غازا أشد فتكا على ما يبدو .  
وتشير التقارير الواردة من الأراضي الفلسطينية المحتلة بوضوح أن قوات الاحتلال قد أمرت أن تكون أشد قسوة وحزما ، وأن تدخل القرى لغض مظاهرات الاحتجاج .  
وسياسة دخول القرى ، بل انتهاكها تشكل تمعيدا لتدابير القمع الوحشية التي استخدمت لكسر ارادة شعبنا وعزمه . وقد أوردت "جيروساليم بوست" ، وهي جريدة يومية إسرائيلية تصدر بالانكليزية ، أوردت ما يلي :

"في حادث من أسوأ حوادث عطلة نهاية الاسبوع" - أي فسي أول نيسان/ابريل - "قتلت قوات دورية في قطاع غزة ثلاثة أشخاص هاجمهم بسكين مطبخ ، وساطور لحم وقضيب حديد . وقد هوجم الجنود عندما حاولوا القبض على أشخاص كانوا يستعدون لقتل الحجارة" .

وقال الضابط الإسرائيلي ، قائد القيادة الجنوبية ، ويدعى الجنرال اسحق

موردخاي :

"مامن شخص ، بغض النظر عن مركزه ، أو لقبه ، أو سنه ، أو وضعه الاجتماعي ، معفى من القبض عليه إذا ما أظهر أنه ينتوي أن يعمل ضد قواتنا" - أي قوات الاحتلال . "فمن الأفضل في رأينا" - أي في رأي إسرائيل - "أن تقبض على مثل هذا الشخص بساعة واحدة قبل أن يفعل شيئا للحيلولة دون تدهور الوضع" .

إن القبض على المدنيين الفلسطينيين بتهمة تبني النية المزعومة ، تجعلني أن أعلن هنا إن على قوات الاحتلال أن تحتجز كل الفلسطينيين ، الذين لا يبيتون فحسب نية العمل ضد قوات الاحتلال ، ولكنهم يظهرون أيضا بطرق ملمومة عزمهم وتصميمهم على الكفاح ضد كل مظاهر الاحتلال .

ووزير الحرب رابين ، زعيم حزب العمل ، وأحد الشركاء في عصاة تل أبيب ،

قال في ٢٧ آذار/مارس :



"إن عدد الفلسطينيين المحتجزين من الاراضي الواقعة تحت الاحتلال ،

يتراوح ما بين ٣ ٠٠٠ و ٤ ٠٠٠"

وهذا طبيعي ، إذ كيف له أن يعرف ؟ فموجهة الاعتقالات كالتيار الجارف ، حتى

الوزير نفسه لا يستطيع أن يعرف ماذا يعني فرق ٣٣ بالمائة في عدد المحتجزين ؟ هذا شيء لا يهمه ، مادام عدد المحتجزين يتزايد من لحظة إلى أخرى .

وفي نهاية آذار/مارس ١٩٨٨ ، بثت إذاعة اسرائيل المحلية ، باللغة العبرية

البيان التالي للجنرال موردخاي :

"ينبغي أن يأخذ سكان الاراضي في الاعتبار أن قوات الدفاع الاسرائيلية

لم تستخدم حتى ١٠ بالمائة من قوتها ، وتدابيرها الكاملة ... وسنخذ كل

التدابير بما في ذلك تهديم البيوت" .

ولكن في نفس اليوم حذر شامير ، زعيم العمالة في تل أبيب ، الفلسطينية ،

قائلا :

"إن أولئك الذين يريدون أن ينالوا من القلاع التي نبنيها ، سيحطمون

رؤوسهم على جدران هذه القلاع ... إننا نقول لهم إنهم في نظرنا مثل الجراد"

وتشدد شامير في حديثه لمعاريف ، وهي جريدة يومية أخرى تصدر بالعبرية ،

قائلا :

"إن لم يتحل العرب الاسرائيليون بالحكمة فسوف تقسو الامور بالنسبة

لهم ، وستزداد المعاناة ، وآمل ألا يختبر العرب قوتنا في يوم الارض . ونحن

نعلم أن بينهم بعض العقلاء ، ولا يخالجنني الاسف على ذلك ، فإن اختبار القوة

بيننا وبينهم ، سيكون أشبه باختبار القوة بين الفيل والبرغوث" .

ويعطي هذا مجلس الأمن فكرة عن النهج العنصري في السيادة التي تتبناها

اسرائيل ، الدولة القائمة بالاحتلال ، ضد شعبنا . ولكن دعونا نترث لحظة لنشأمل هل

تعني هذه السياسات والممارسات مواجهة الانتفاضة البطولية لشعبنا ، أم أن هذه

السياسات والممارسات قصد بها الاستمرار في المخطط لإجبار شعبنا على هجر دياره ،

وضمان المخطط الديموغرافي ، بحيث يقضي على آدمية العرب الفلسطينيين ، ويتحولون

إلى لعنة توراثية ، أي جراد ، أو يقضى عليهم قضاء تاما . وأود أن أذكركم أن هذا المجلس في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، حذر من سياسة كشف النقاب عنها في الكنيسيت ، الهيئة التشريعية في إسرائيل . فقد أصدرت الحكومة القائمة في ذلك الوقت أوامر إلى جنودها عندما يخرجون إلى الشوارع ، وقد ورد اقتباس لأمر من هذه الأوامر الصادرة إلى المجندين الإسرائيليين في الكنيسيت ، وهذا نمه :

"أي شخص تمسكونه في الخارج ، اضربوه أولا بالهراوات في كل أجزاء جسمه فيما عدا الرأس ، ولا رحمة ، حطموا كل عظامه ، ولا تعطوا تفسيراً ، اضربوا أولاً ، وبعد ذلك اعطوا تفسيراً لما فعلتموه . وإذا أمسكتم بطفل ، فلتأمروا بخروج كل أسرته ، ثم اجعلوهم يقفون صفاً ، واضربوا الأب أمام أطفاله . ولا تعتبروا هذا الضرب امتيازاً ولكنه واجب ، إنهم لا يفهمون أي أسلوب آخر . ولا معنى للقبض على أولئك الذين يتجولون في الخارج ، بل اضربوهم ثم أعيدوهم إلى بيوتهم . ولكن إذا أشار أي منهم اضطرابات بالقضاء الحجارة ، أو غير ذلك ، اكسروا عظامه أولاً ، ثم ضموه في السيارة التي تنقله إلى مقر القيادة العسكرية . ولكن تذكروا أن هذا هو الأمر ، في اللحظة التي يكون فيها في العربة فهو مقبوض عليه ، ويجب ألا يضرب أكثر من هذا" .

هذا هو خاتمة الأوامر التي أصدرها القائد الإسرائيلي إلى المجندين العاملين في الشوارع ، وقد تم تحذير مجلس الأمن إلى هذا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، وهو مسجل . ولكن لا يزال السؤال مطروحا ، ما أثر هذا الأمر الذي كشف عنه ؟ لا شيء ، على العكس ، زاد تصميم الدولة القائمة بالاحتلال على سحق "الجراد" وفقا لشامير ورايين الشريكين في عصاة تل أبيب .

ولما كنا في معرض تذكر هذه الأمور - ومن الحكمة أن نتذكر المواقف والبيانات التي وافق عليها المجلس بالاجماع - فإنه في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ - و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر هو تاريخ يعني الكثير لبعض الناس - أفاد رئيس المجلس ، في ذلك الوقت أن المجلس قد اتفق بالاجماع على ما يلي :

(السيد تيزي ، منظمة  
التحرير الفلسطينية)

- "١ - أن يعرب عن قلقه وانشغاله البالغين إزاء خطورة الحالة الراهنة في الأراضي العربية المحتلة نتيجة لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي ؛
- "٣ - أن يؤكد من جديد طلبه من حكومة اسرائيل أن تضمن سلامة سكان الأراضي ورفاهيتهم وأمنهم ، وأن تيسر عودة السكان الذين لاذوا بالفرار من المناطق منذ اندلاع الأعمال العدائية" ؛

٣ - أن يؤكد من جديد بأن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . ولذا فهو يطلب مرة أخرى من الدولة المحتلة التقيد التام بأحكام تلك الاتفاقية والامتناع عن اتخاذ أي تدبير يكون من شأنه خرقها . وبناء على ذلك فإنه يعرب ، في هذا الصدد ، عن أسفه الشديد للتدابير التي اتخذتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة والتي من شأنها أن تغير تكوينها الديموغرافي أو طبيعتها الجغرافية ولاسيما إنشاء المستوطنات . إن هذه التدابير ، التي لا ترتكن إلى أي أساس قانوني مقبول ، والتي لا يمكن أن تفسر نتائج البحث في سبيل إقامة السلم ، تشكل عقبة في طريق السلم ؛

٤ - أنه يرى مرة أخرى أن جميع التدابير التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل ، بما فيها نزع ملكية الأراضي وما عليها من عقارات ، ونقل السكان ، مما تتجه إلى تغيير مركز مدينة القدس ، هي تدابير باطلية ولا يمكن أن تغير هذا المركز . وأنه يطلب مرة أخرى على وجه الاستعجال من إسرائيل الفاء ماسبق اتخاذه من هذه التدابير جميعها ، والكف عن اتخاذ أية تدابير أخرى تتجه إلى تغيير مركز مدينة القدس . ويعرب المجلس في هذا الصدد ، عن أسفه لعدم قيام إسرائيل ببدء أي احترام لقرارات مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) المؤرخ في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، و ٢٥٢ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٦٨ ، و ٢٩٨ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ ، ولقراري الجمعية العامة ٢٢٥٢ (د ١ - ٥) المؤرخ في ٤ تموز/يوليه ١٩٦٧ و ٢٢٥٤ (د ١ - ٥) المؤرخ في ١٤ تموز/يوليه ١٩٦٧ ؛

٥ - إنه يعترف بأن أي عمل يقصد به تدنيس الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية أو أي تشجيع على الاتيان بأي عمل من هذه الأعمال أو التستر عليها قد يعرض السلم والأمن الدوليين لخطر بالغ ، " (A/32/2) ، ص ٢٠)

لقد قيل هذا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ . ونحن الآن في سنة ١٩٨٨ ، وتشير كل الدلائل إلى أنه لا يزال ينطبق نفس الشيء بعبارات أقوى وأعنف .

ولكن هناك شيئاً يحيرني . توجد وثيقة هامة مجمدة في محفوظات المجلس ، وهي الوثيقة S/14268 المؤرخة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ . وهي عبارة عن تقرير اللجنة التابعة لمجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) . وبالنسبة لنا فإن اللغز الباقي هو لماذا لم يناقش هذا التقرير علانية ، هنا في المجلس . إننا نعتقد أنه لو نوقشت هذه الوثيقة لكان من الممكن ، بل من المحتمل ، أن يتخذ مجلس الأمن التدابير المناسبة لمنع وقوع المذبحة الحالية . وانعاشاً لذاكرة أعضاء المجلس أود أن أقرأ بضع فقرات من هذا التقرير . وهي كالتالي :

"٢٢٨ - لقد أعرب مرارا للجنة عن القلق إزاء التغييرات الديموغرافية الناجمة عن سياسة الاستيطان ، كما هو وارد بالتفصيل في تقرير اللجنة السابقين .

"٢٢٩ - في الضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث لا يزال عدد السكان العرب كبيرا ، فإن سياسة المضايقة تفسر عادة بأنها محاولة لإجبار السكان العرب على ترك أراضيهم ، التي يمكن أن يستوطنها بعد ذلك الاسرائيليون . . . .

"٢٣٢ - ترى اللجنة أنه قد آن الأوان لاستكشاف إمكانية إقامة وجسود للأمم المتحدة في المنطقة كخطوة أولى لضمان تطبيع الوضع وتهيئة مناخ مناسب لتفاوض الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة . وينبغي في هذا الإطار مراعاة عودة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين أجبروا على ترك ديارهم" .

ويرى الأعضاء أن فكرة وجود الأمم المتحدة ليست شيئاً جديداً . فقد اقترحت مرات عديدة في هذا المجلس . واللغز هو لماذا لم تناقش علانية في المجلس ولماذا لم يبت فيها .

ومع ذلك ، أعربت اللجنة الخاصة التابعة لمجلس الأمن في استنتاجاتها عن قلقها العميق إزاء ما اعتبرته بالاجماع عملية تدهور مستمر للوضع في الأراضي العربية

المحتلة ، بما في ذلك القدس ، تتسم بزيادة حدة التوتر والصراع المتزايد وقد تؤدي إلى اشتعال حرب كبيرة .

"٣٣٤ - ... وتود اللجنة أن تؤكد من جديد كل النتائج الواردة في

تقريرها السابقين ، وعلى وجه الخصوص ما يلي :

"(أ) تنفذ الحكومة الاسرائيلية بنشاط عملياتها المتمثلة

والمنهجية والواسعة النطاق لإقامة مستوطنات في الأراضي المحتلة ؛

"(ب) توجد صلة بين إقامة المستوطنات الاسرائيلية وتشريد السكان

العرب ؛

"(ج) تلجأ اسرائيل في تنفيذ سياسة الاستيطان إلى أساليب - تتسم

في الغالب بأنها قمعية وفي بعض الاحيان بأنها مستترة - ومنها السيطرة على

الموارد المائية ، ومصادرة الممتلكات الخاصة ، وتدمير المنازل ومعاقبة

الأشخاص بتجاهل كامل لحقوق الانسان الاساسية ؛

"(د) أدت سياسة الاستيطان إلى تغييرات جذرية وسلبية في النمط

الاقتصادي والاجتماعي للحياة اليومية للسكان العرب الباقين ينجم عنها

تغييرات عميقة في الطبيعة الجغرافية والديموغرافية في الأراضي المحتلة ،

بما في ذلك القدس ؛ ...

"٣٣٦ - ... تعتبر اللجنة أن سياسة الاستيطان التي تتبعها

اسرائيل ، بما ينجم عنها من معاناة غير مبررة تلحقها بالسكان العزل ، هي

باعث على زيادة الاضطراب والعنف ؛ ...

"٣٣٩ - ... تستخدم اسرائيل المياه كسلاح اقتصادي بل وسياسي لتدعيم

سياستها الاستيطانية . ونتيجة لذلك ، يتعرض اقتصاد السكان العرب وزراعتهم

للضرر نتيجة استغلال السلطات المحتلة للموارد المائية" .

وقدمت اللجنة عدة توصيات من بينها :

"٣٤٣ - ترى اللجنة أن مشكلة المستوطنات والاحتلال تشير مشاكل

جوهرية بالنسبة للسلم . وكلما طال أمدهما يزداد احتمال تصاعد الصراع ؛ ...

"٢٤٤ - ... ترى اللجنة أنه ينبغي أن تكف إسرائيل عن الامعان في رفض الانصياع للنداءات المتكررة الصادرة عن مجلس الأمن بشأن هذه المسألة ؛ ...

"٢٤٦ - وينبغي في رأي اللجنة أن يوجه انتباه إسرائيل إلى التدهور الخطير للحالة في الأراضي المحتلة الناجم عن سياستها الاستيطانية وأن يطلب إليها على وجه السرعة وقف إقامة المستوطنات وتشيدها وتوسيعها والتخطيط لإقامتها في هذه الأراضي ؛ ...

"٢٤٩ - وترغب اللجنة في أن تؤكد من جديد توصياتها بأن يعتمد مجلس الأمن التدابير الفعالة لإجبار إسرائيل على أن توقف فوراً سياساتها الاستيطانية بكل جوانبها في الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس" .  
(S/14268)

إننا لا نريد أن نفقد إيماننا بهذا المجلس ، ولكننا نعلم أن هذا التقرير قد جمد . ربما لم يكن أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن معجبا بما كتب فيه . ولكن منذ أيام أبلغ الأمين العام المجلس في تقريره ، بموجب القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) ، بشيء مماثل - أكثر خطورة ، نعم ، ولكنه شيء مشابه . ومرة أخرى كان المجلس عاجزا عن اتخاذ اجراء ، وذلك ، بالطبع ، بسبب عضو دائم . وفي التقرير الذي أشرت إليه لتوي ، أكد الأمين العام على أن جوهر المشكلة هو الاحتلال ، وسياسات السلطة القائمة بالاحتلال وممارساتها ، والنتائج الحتمية والفورية للتجاهل التام للقواعد التي تنظم سلوك السلطة القائمة بالاحتلال ، أي اتفاقية جنيف الرابعة . ومن جوانبها حظر نقل المدنيين من الدولة القائمة بالاحتلال إلى الأراضي الواقعة تحت الاحتلال . ولكن إسرائيل لم تسمح بهذا النقل فحسب بل مولته ووفرت الحماية لإقامة المستوطنات وسلحت ودربت المستوطنين المستعمرين ، أيضا بأموال تلقتها من واشنطن والعاصمة . والآن يعجب هؤلاء المستوطنون الاستعماريون بما تم تحقيقه ، وقد جاء على لسان أحدهم "نحن نذهب في نزهات لنرى هؤلاء العرب من يسيطر على هذه الأرض" .

فهل استشارة المجابهة مجرد غطرسة أم أنها غطرسة مشفوعة بنية إجرامية خبيثة ؟ لقد قال المستوطنون أيضا "إذا كانت هذه مجرد مجابهة سلمية ، فلنجعلها إذن مجابهة دموية" .

إن الجميع هنا يعرف القصة التي ظهرت في كل عناوين الصحف : مقتل طفلة عندما أطلقت رصاصة أصابت وقتلت أحد أفراد مجموعة من المستوطنين كانوا يتنزهون - المستوطنون يخرجون حقا للتنزه . وكانت تلك الرصاصة قد أطلقت من بندقية أحد الحراس ، وهو مدني يحمل بندقية عيار م ١٦٠ مصنوعة في الولايات المتحدة وممنوحة من الولايات المتحدة . وعلى الفور رأينا أبواب جهنم وقد فتحت على مصراعها . ولم يقتصر الأمر على المستوطنين ، فقد سارع الجيش الاسرائيلي إلى التدخل على الفور . وما الذي فعله ؟ لقد دخل القرية المجاورة ودمر المنازل هناك وبدأ في الإبعاد الجماعي لعدد من الفلسطينيين بعضهم - كما أُبلغ المجلس - جاء من قرية بيتا الصغيرة . وإنني واثق بأنه لا يمكن لأحد أن يعثر على اسم تلك القرية على الخريطة لأنها قرية صغيرة للغاية . ولكن المستوطنين يخرجون إليها للتنزه ، ويستفزون أهلها ويسرقون مياهم ، ثم يطلقون النار على واحد من بينهم ويقتلونه ثم يلومون الآخرين ويقولون "حسنا ، ربما كان ذلك عن طريق الخطأ" .

ولكن هذا الدفع غير مقبول . لقد كان الجيش الاسرائيلي وراء ما حدث . والدولة القائمة بالاحتلال مسؤولة مسؤولية تامة عن تلك الجريمة . وأعتقد أن المجلس ينبغي أن يشدد على أن المسؤول هو اسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال . وعليه لا يمكن أن يكون هناك أي دفع قانوني وإلا فعلينا أن نتذكر الشخص الذي وقف أمام القاضي قائلا "من المحيخ ، فضيلة القاضي ، أنني قتلت أبي ، ولكنني أرجوك أن تراف بي لأنني الآن يتييم" ولكن ليست هذه هي الطريقة التي تعالج بها الأمور في مجلس الأمن . فالمجلس عليه واجب ملزم بإدانة اسرائيل لاشتراكها في تلك الأعمال الإجرامية التي أدت إلى تدمير القرية وإبعاد أهلها ، إن لم يكن لتخطيطها لكل ذلك . وهنا أود أن أكرر ، أن الأمين العام أحسن عملا بإدلائه ببيان ١٢ نيسان/ابريل .



ولكننا نحن الفلسطينيين كالأقوال لا ننسى . فكل هذا يحدث في نفس التاريخ الذي وقعت فيه أحداث عام ١٩٤٨ . في ٩ نيسان/أبريل ١٩٤٨ دخل القتلة قرية دير ياسين المسالمة ، تحت قيادة أشخاص كبيغين وأمشاله - وقتلوا أكثر من ٢٥٠ من المدنيين العزل بادئين بذلك حملة إرهاب شبت إلى حد كبير أنها كانت نواة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتشتت الشعب الفلسطيني .

ولكنني أؤكد مجددا أن الشعب الفلسطيني قد عقد العزم الآن لا على المشابرة وعلى الإبقاء على صموده في دياره فحسب ، بل إن الذين طردوا في عام ١٩٤٨ مصممون على التمسك بحقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم .

ما الذي يتعين عمله ؟ إننا نعتقد أن المجلس - حينما لا يتعرض للإحباط على يد أحد أعضائه الدائمين - لديه السلطة الكافية التي تكفل احترام قراراته . كما أن أعضاؤه - فرادى ومجتمعين - ملزمون بضمان احترام أحكام اتفاقية جنيف .

ويتعين على المجلس - في اضطلاع بمسؤولياته - أن يتصرف على النحو الذي يكفل وضع نهاية لسياسات إسرائيل وممارساتها مثل الإبعاد وتدمير الممتلكات الخاصة والعامة ، بما فيها المنازل والقرى والمدن . كما أن المجلس مطالب أيضا بالتصدي لجذور المشكلة ، وهي الحاجة إلى وضع حد للاحتلال الإسرائيلي وتهيئة الظروف التي تمكن الشعب الفلسطيني من أن يمارس بحرية حقوقه غير القابلة للتصرف ، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير في وطنه فلسطين . والمجلس مدعو إلى تأييد جهود الأمين العام بتنفيذ مهمة عقد مؤتمر السلم الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، وهو مؤتمر تم بالفعل تحديد مبادئه التوجيهية والمشاركين فيه . ولا يمكن للمجلس - بل ولا ينبغي له - السماح لإسرائيل بارتكاب جرائم يومية تتمثل في الإبعاد الجماعي والقضاء البطيء على الشعب الفلسطيني . ولا ينبغي للمجلس أن يتركنا نفقد الإيمان بفعاليتته وبضرورة اللجوء إليه التماسا للمعون الانساني والسياسي والعدالة والسلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل منظمة التحرير

الفلسطينية على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى وإلى بلادي .

السيد رانا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ،

يطيب لي أن أتقدم إليكم بتهاني الحارة بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/ابريل . إن وفد بلادي يكن لكم بالغ التقدير لمفاتكم الشخصية العديدة ولكفاءتكم المهنية . وإنه لمن دواعي سرورنا الخاص أن يتولى ممثل بارز لزامبيا - وهي بلد ترتبط مع نيبال بعلاقات تعاونية وثيقة للغاية - رئاسة المجلس في هذه الفترة الهامة من عملنا .

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لاسجل رسميا تقديرنا العميق لممثل يوغوسلافيا الدائم ، للطريقة القديرة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس الذي كان حافلا بالأعمال .

حينما اجتمعنا في ٢٠ آذار/مارس للنظر في الحالة في الاراضي المحتلة حظينا بالاستماع إلى البيانات التي أدلى بها وزير خارجية الجزائر وبقية أعضاء الوفد الوزاري العربي ، الذين لم يقوموا فحسب بالاعراب بفصاحة عن مشاعر القلق التي تساور المجتمع الدولي إزاء التطورات المفجعة ، بل قاموا أيضا بوضع الاحداث في إطارها الصحيح . وقد قرر المجلس إبقاء الوضع قيد الاستعراض ، وكان الامل أن تدرك اسرائيل في نهاية المطاف حقيقة الاجماع الدولي . بيد أن الاحداث أثبتت خلاف ذلك . فقد لجأت اسرائيل إلى تدابير أشد قسوة وأكثر قمعاً في تعاملها مع الانتفاضة الشعبية التي دخلت الآن شهرها الخامس . إن التدمير المنهجي للحياة والممتلكات وعمليات الاحتجاز الواسعة النطاق تتحدى كل المحاولات الرامية إلى ترشيد مثل هذا التصرف فيما يتعلق بمقتضيات الحفاظ على القانون والنظام .

وكان هذه التدابير القمعية لم تكن كافية ، فقد لجأت إسرائيل مرة أخرى إلى إبعاد الفلسطينيين وتحدث بالكامل قراري مجلس الأمن ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) وانتهكت انتهاكا مباشرا اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٧٩ . ولا يمكن للمجلس إلا أن يشجب بشدة إسرائيل على تجاهلها السافر لقراراته ورفضها قبول التطبيق القانوني لاحكام الاتفاقية على غزة والضفة الغربية .

إن استمرار احتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة منذ ١٩٦٧ سبب يكفي في حد ذاته لتوليد انتفاضة شعبية . وقد أزكت هذه الانتفاضة التدابير القمعية لقوات الأمن الإسرائيلية . والتحدى الأول الذي يواجه المجلس هو إنهاء دائرة العنف وهذا في رأينا سيؤدي إلى خلق جو يؤدي إلى البحث عن تسوية تفاوضية لمشكلة الشرق الأوسط .

إن نيبال مستعدة دائما لتأييد أية مبادرة تستهدف خدمة قضية السلام في هذه المنطقة التي ما برحت تشهد توترات وفوضى مستمرة . ولذلك شعرنا بخيبة أمل عندما لاحظنا أن المبادرة المستأنفة التي قام بها وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السيد جورج شولتز أخفقت في تحقيق التحول اللازم ، فلاتزال إسرائيل تتخذ موقفا متعلبا تجاه كل المبادرات الدولية ، ولن يخدم هذا الموقف المتمثل في استمرار التعنت ، القضية الأكبر للسلام في الشرق الأوسط ، بل إنه على العكس من ذلك سيؤدي إلى توسيع حلقة العنف بل إنه سيزيد من الشقاء الإنساني ، ومادامت المسألة مستمرة ستزداد معاناة الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي أيضا .

لقد خرج مجلس الأمن في مناسبات عديدة ، بمقترحات محددة لإنهاء هذه المسألة المطولة . وتؤيد نيبال تلك الجهود لأنها تتفق مع وجهة نظرنا المتمثلة في ضرورة تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط . كما أننا نعتقد أن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن المجلس والجمعية العامة توفر إطارا صالحا لتحقيق تسوية تفاوضية .

ويود وفد بلادي أن يسجل تقديره للأمين العام على جهوده الدؤوبة للمساعدة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلم . لقد أشار بشكل محكم إلى أن المشكلة القائمة في

الشرق الاوسط لا يمكن حلها إلا عن طريق تسوية سياسية تأخذ بعين الاعتبار تطلعات الشعب الفلسطيني في أن يكون له وطن منفصل وجهود إسرائيل لتحقيق أمن وسلامة شعبها .  
والمؤتمر الدولي بإشراف الأمم المتحدة ومشاركة جميع الاطراف المعنية سيكون المحفل السليم لبدء عملية تلبية مطالب الطرفين ، ونحن من جانبنا ، سنكون على استعداد لتقديم أي دعم ممكن لخدمة قضية السلام في الشرق الاوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل نيبال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو معادة السيد أوسكار أوراماس أوليفا الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، الذي وجه إليه المجلس الدعوة بمقتضى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . وأدعوه إلى شغل المقعد المخصص على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد أوراماس أوليفا (كوبا) ، الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :  
السيد الرئيس ، أود أولاً أن أشكرك على دعوتي للتكلم بصفتي رئيساً بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، أثناء استئناف مجلس الأمن نظره في الحالة الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة . أود أيضاً أن أهنئكم لتوليكم رئاسة المجلس في شهر نيسان/ابريل ، وأن أعبر لكم عن ثقتنا الكاملة في قدراتكم المعروفة كدبلوماسي محنك في قيادة عملنا بشأن هذا الموضوع الصعب . أود أيضاً أن أعرب عن شكرنا وتهانينا الحارة إلى الممثل الدائم لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية على أدائه الممتاز أثناء توليه رئاسة المجلس في شهر آذار/مارس .

يجتمع مجلس الأمن اليوم للمرة الخامسة منذ بداية هذا العام والمرة السادسة منذ كانون الاول/ديسمبر الماضي للنظر في الحالة المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وهذا يوضح القلق العميق الذي ينظر به المجتمع الدولي إلى الممارسات

والسياسات الإسرائيلية في المنطقة ، التي شجبت مرارا على المستوى العالمي . وقد أكد مجلس الأمن من جديد بالإجماع في عدد من القرارات التي اتخذت منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب المؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ ١٩٦٧ بما في ذلك القدس . ودعا إسرائيل ، الدولة المحتلة إلى أن تلتزم بتلك الاتفاقية التزاما دقيقا على الفور ، وأن تمتنع فورا عن تطبيق سياساتها وممارساتها التي تخالف تلك الاتفاقية والتي أدت إلى قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين العزل من السلاح . ودعا مجلس الأمن أيضا إسرائيل إلى أن تلغي الأمر الخاص بإبعاد المدنيين الفلسطينيين وأن تضمن سلامة الأفراد الذين تم إبعادهم ، وعودتهم فورا إلى الأراضي العربية المحتلة ، وأن تمتنع في المستقبل عن إبعاد أي مدني فلسطيني آخر من الأراضي المحتلة .

وعلى الرغم من جميع هذه القرارات والنداءات القوية الموجهة إلى إسرائيل من جانب المجتمع الدولي ، تواصل السلطات الإسرائيلية سياستها القمعية الموجهة إلى الشعب الفلسطيني بأكمله وتعمل على تكثيفها بغية سحق المعارضة بالوسائل العسكرية .

(السيد أوراماسي ، رئيس اللجنة  
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتصرف بالنيابة)

لقد أعربت لجنتنا في عدد من الرسائل التي وجهتها إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن ، وفي عدد من البيانات التي أدلت بها في المجلس ، عن قلقها المتزايد إزاء تصعيد التدابير القمعية التي تتخذها إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال . وفي الأشهر القليلة الماضية ، منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية ، ارتفع عدد الفلسطينيين الذين ماتوا نتيجة إطلاق الرصاص عليهم من قبل الجيش الإسرائيلي إلى ١٢٨ على أقل تقدير ، ويشمل ذلك النساء والأطفال . وقد مات كثيرون غيرهم نتيجة الضرب أو استنشاق الغاز المسيل للدموع وجرح مئات الأشخاص .

لجأت السلطات الإسرائيلية إلى اتخاذ تدابير كاسحة تتمثل في تطبيق العقوبة الجماعية ، بما فيها الاعتقال الجماعي وأعمال الضرب وقطع امدادات الغذاء والوقود ، وفترات حظر التجول المطولة ، وقطع خطوط الهاتف الدولية ، وفرض قيود شديدة على السفر ، وتدمير المنازل ، واقتلاع الأشجار وفرض الجزاءات الاقتصادية والمالية . وقد حظرت تلك السلطات نشاط ومناطق الاعلام في مناطق واسعة للحيلولة دون اطلاع شعوب العالم والشعب الإسرائيلي على مدى الاساءة إلى حقوق الانسان في الاراضي المحتلة .

قبل ثلاثة أيام أبعدت السلطات الإسرائيلية ثمانية زعماء فلسطينيين إلى جنوب لبنان ، متجاهلة قرار مجلس الأمن ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) المتخذين في شهر كانون الثاني/يناير . وقد صدرت الأوامر بإبعاد ١٢ فلسطينياً ، من بينهم ٥ أشخاص من قرية بيتا ، حيث اتخذ الجيش الإسرائيلي تدابير شاملة تتمثل في العقوبة الجماعية انتقاماً لوفاة فتاة إسرائيلية مؤخراً ، هذا على الرغم من أن الجيش الإسرائيلي نفسه قد ذكر أن تلك الفتاة قد قُتلت بصورة عفوية على يد أحد حراسها وليس على أيدي الفلسطينيين ، كما أُبلغ عن تلك الوفاة في الأصل . ووفقاً لآخر الأنباء أعلنت السلطات الإسرائيلية أنها سوف تواصل عملية الإبعاد كتدبير رادع وأنها سوف تطبق أي تدابير تراها مناسبة لسحق الانتفاضة .

وفي ضوء هذه الأحداث الخطيرة تود اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن تسجل مرة أخرى إدانتها للسياسات والممارسات التي

(السيد أوراماس ، رئيس اللجنة  
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتصرف بالنيابة)

تنتهجها السلطة القائمة بالاحتلال ، وهي سياسات وممارسات تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة والمكوك الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . إن لجوء اسرائيل إلى تصعيد القمع يمثل عقبة جديدة أمام الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية ، وهو الهدف الرئيسي للجنة والامم المتحدة بأسرها . إن الحالة بالغة الخطورة بحيث يتعين على جميع المعنيين أن يسخروا كل وسيلة متاحة لضمان توفير الأمن والحماية للمدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال ؛ وهي خطيرة لدرجة أنه يتعين علينا مضاعفة جهودنا المشتركة لضمان عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم . ونود أن نؤكد من جديد أن ذلك المؤتمر يمثل أفضل اقتراح عملي ويحظى بأوسع قبول لتحقيق حل لهذه المشكلة التي طال أمدها ، ونحث المجلس على اتخاذ تدابير تفضي إلى تحقيق تلك الغاية قبل فوات الاوان .

باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أناشد الأمين العام تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره (S/19443) المؤرخ في ٢١ كانون الثاني/يناير من هذا العام كي يتسنى تقديم المساعدة الانسانية اللازمة إلى الشعب الفلسطيني الذي يعاني منذ وقت طويل في الاراضي المحتلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر الرئيس بالنيابة للجنة

المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس أود في مستهل كلمتي أن أعرب عما يشعر به وفدي من ارتياح كبير ومصدق لرؤيتكم تتراسون عمل المجلس لشهر نيسان/ابريل . إن بلدنا - زامبيا ويوغوسلافيا - يتمتعان بأوثق العلاقات على الصعيد الثنائي ، ويتجلى تعاوننا الوثيق جدا في حركة بلدان عدم الانحياز . إننا في يوغوسلافيا نكن عظيم التقدير والاحترام للدور الهام والبناء الذي يلعبه بلدكم في الشؤون الدولية وفي تعزيز سعيينا المتمثل في تحقيق

الحرية والاستقلال والسلم والعدالة . وبالطبع فإنني ملم بخصالكم الدبلوماسية والسياسية الرفيعة ، التي تجلت بوضوح في عمل مجلس الأمن وفي الأمم المتحدة في السنوات السابقة . إنني لعلى ثقة أن المجلس تحت قيادتكم سوف يظطلع بمهامه بنجاح . أود أيضا أن أشكر جميع الممثلين الذين تفضلوا بتوجيه الكلمات الرقيقة إليّ بمناسبة رئاستي للمجلس خلال شهر آذار/مارس الماضي .

إن انتفاضة السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ومقاومتهم الشجاعة للتدابير والأعمال الوحشية التي تقوم بها سلطات الاحتلال قد استرعت انتباه المجتمع الدولي وحظيت بأوسع قدر من التعاطف والتأييد من جانبه لفترة تزيد على أربعة شهور . إن أعضاء الوفد الوزاري التابع لجامعة الدول العربية برئاسة وزير خارجية الجزائر في بياناتهم أمام مجلس الأمن خلال مناقشته في ٢٠ آذار/مارس الماضي عبّروا أفضل تعبير عن مدى خطورة وتعقد الحالة الراهنة .

ومنذ ذلك الحين ما برحت الحالة ، لسوء الحظ ، تزداد تدهورا . فقد شهدنا المزيد من التدابير القمعية وبالإضافة إلى أعمال القتل التي ترتكب يوميا بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بدأت سلطات الاحتلال الاسرائيلية بنسف بيوت الاسر الفلسطينية واستأنفت عمليات إبعاد الفلسطينيين التي أدانها قرارا مجلس الأمن الصادران في بداية هذا العام . إن هذه الممارسة التي تقوم بها سلطات الاحتلال ، وهي ممارسة يشهد العالم مدى وحشيتها كل يوم ، تمثل صدمة للمجتمع الدولي وتشير سخطه .

إن الحالة المتوترة في الضفة الغربية وقطاع غزة الناشئة عن الإنكار المنتظم لحقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني ، والاستمرار في انتهاك هذه الحقوق ، ولتطلعه إلى تقرير المصير بحرية وبصورة مستقلة ، تمثل أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين وترتب على مجلس الأمن أن يستجيب استجابة حازمة بأن يتخذ موقفه من هذه الأحداث .

لذلك فإن المحاولات الاسرائيلية العقيمة المتمثلة في استخدام أكثر الأساليب والوسائل وحشية لقمع الاضطرابات والمظاهرات التي يقوم بها السكان الفلسطينيون



تعبيراً عن رفضهم بالاجماع لتحمل المزيد من الاحتلال والسيطرة الاجنبيين لا ينبغي أن تكون موضع نظر مجلس الأمن فحسب ، بل يجب أن تظل شغله الشاغل حتى يتم التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لازمة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية التي تعتبر لب تلك الازمة . إن شدة الاحتجاج الفلسطيني قد تمكنت أخيراً من كسر طوق الوهم الذي دام لفترة ٢٠ عاماً ومفاده أنه يمكن على مر الوقت إضفاء طابع الشرعية على الاحتلال وأنه يمكن ضمان أمن المرء على أساس القوة العسكرية وسياسة التوسع .

وبهذا المعنى ، فإن الحصار الذي فرض على المناطق التي يعيش فيها الفلسطينيون والحظر المفروض على وسائط الإعلام حتى لا يمكنها ان تغطي حقائق الاحداث يشبتان عجز سلطات الاحتلال عن قمع مقاومة الشعب الفلسطيني . الا ان ما يشير قلقنا هو أن اسرائيل ، على الرغم من الانتقاد الواسع النطاق والإدانة الشاملة ، بما فيها انتقادات أقرب أصدقائها وحلفائها ، لاتزال مستمرة في محاولاتها لان تقمع بقوة الاستعداد الواضح من جانب الاطفال والشباب الفلسطينيين لان يحققوا أهدافهم ومطالبهم الشرعية سلميا في نضال غير متكافئ مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية . لقد ثبت مرة تلو أخرى ان التدابير القمعية ، بما فيها الضرب والترحيل والإرهاب والإهانة وتعذيب المعتقلين وغير ذلك من الإجراءات الوحشية وغير الإنسانية التي لا حصر لها لسلطات الاحتلال ، انما تذكرنا بعصور الظلام في الماضي القريب ، التي تشين الكرامة الإنسانية وتحرم شعبا من حقه في تقرير مصيره بحرية وعلى نحو مستقل .

ولذا لا يسعنا الا أن نكرر دهشتنا وخيبة أملنا لان زعماء بلد عاش شعبه في معاناة يعجز عنها الوصف في التاريخ الحديث يدعون الى اتخاذ هذه التدابير والوسائل الوحشية ضد من يناضلون من أجل الحرية والكرامة الإنسانية والاحتفاظ بهويتهم الوطنية ووطنهم الخاص بهم .

ولذا نعتبر ان مجلس الامن لزام عليه أن يرد بحسم على هذه الحالة وان يتخذ اجراءات حازمة للتغلب على هذه الازمة بسرعة . ونرى أنه من الضروري أيضا ، في معرض التدابير والخطوات التي ينبغي ان تتخذ لتخفيف الحالة ، تنفيذ واحترام قرارات مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) على نحو عاجل دون تأخير ، وتلك قرارات طالبت اسرائيل ، بين جملة أمور ، بان تحترم وتنفذ بالكامل في الاراضي المحتلة اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب وان توقف إجراءات الترحيل .

وقد آن الاوان لتتفهم اسرائيل أنه طالما تحتل أراضي ليست أراضيها لا يمكن ان يسود السلم والامن في أي بلد من بلدان المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، وان استمرار هذه الحالة سيكون مصدر توتر خطير كما سيكون بمثابة محنة جديدة وعدم استقرار دائم بالنسبة لاسرائيل ذاتها والمنطقة بأسرها .

ونود أن نكرر أيضا في هذه المناسبة ان الرفض المستمر لعملية التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة فلسطين على أساس الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني وكذلك على أساس المصالح المشروعة لاسرائيل ، والارجاء المستمر لهذه العملية يندران بضرر لا يمكن التنبؤ به بالنسبة لاسرائيل ولمواقفها . ونؤمن باخلاص بان بعض الدواشر السياسية على الأقل في اسرائيل أصبحت تدرك تعذر الدفاع عن الاحتلال وأنها سوف تستخلص النتائج المناسبة من ذلك الإدراك .

وقد أظهرت المشاورات الاخيرة التي جرت في مجلس الامن ان هناك إجماعا في مجلس الامن على أن التطورات في الأراضي المحتلة تتطلب سرعة إيجاد تسوية سياسية للمشكلة . وترى يوغوسلافيا وغالبية أعضاء منظمنا أن هذا يعني انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، في تقرير المصير وفي وطنه ، واحترام حقوق جميع بلدان المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في السلم والامن والعيش داخل حدود معترف بها دوليا .

وتنذر التطورات المأساوية في الأراضي المحتلة بأنه يقع علينا التزام مشترك بان نعمل بسرعة للتوصل الى حل عاجل للمشكلة الفلسطينية اذ أنه من الوهم ان نعتقد أنه بالإمكان ان نستمر في طرح هذه المشكلة جانبا بالنسبة لأحداث الشرق الاوسط .

واننا نعتقد اعتقادا راسخا بان أكثر الطرق واقعية وقبولا بالنسبة للتوصل الى حل لازمة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية هي الانعقاد السريع لمؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة بمشاركة جميع الاطراف المعنية مباشرة على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . وفي هذا السياق نؤيد كل جهد بناء يؤدي الى بدء

مشاورات جادة ومضمونية بغية ايجاد اوسع قاعدة ممكنة وتكون اكثر قبولا لانطلاقة مضمونية صوب عملية السلام . وعلى هذا المنوال نؤيد بالكامل جهود الامين العام على اساس قرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ دال .

وكما كان الحال في الماضي ، ستواصل يوغوسلافيا بذل كل جهودها ومساعدتها ولن تدخر وسعا لتحقيق ذلك الهدف . وهذا هو التزامنا وديننا التاريخي المشترك في هذه المرحلة الهامة لتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني وإعمال حقوقه وكذلك تحقيق السلم والامن في هذا الجزء من العالم . ولذا نعتقد أن هذا النقاش سيستمر في الإسهام في التعجيل بالجهود الرامية الى تحقيق حل لقضية فلسطين حيث ان كل إرجاء في هذا الشأن محفوف بالمخاطر مع احتمال وقوع آثار لا يمكن التكهن بها بالنسبة للسلم والامن الدوليين .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل يوغوسلافيا على

العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل تونس ، أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس

والإدلاء ببيانه .

السيد غزال (تونس) : سيدي الرئيس ، أود أولا أن أتقدم إليكم ، باسم

وفد بلادي ، تونس ، بأحر التهاني لتوليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . وإننا واثقون من أنكم ستوفقون في القيام بمهام هذه الرئاسة على أحسن وجه ، بفضل ما تتمتعون به من خبرة وكفاءة ، وبفضل ما يحظى به بلدكم الشقيق ، زامبيا ، من تقدير ، وهو يتقلد رئاسة منظمة الوحدة الافريقية حاليا ويواجه بممود أحد معقلي العنصرية والاعتداء والاضطهاد في العالم ، وأعني نظام برييتوريا في جنوب افريقيا .

واسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، بأن أنوه كذلك بسلفكم سعادة السفير دراغوسلاف

بييتش ، المندوب الدائم ليوغوسلافيا الذي ترأس هذا المجلس الموقر في الشهر

الماضي ، بحكمة ودراية ومقدرة فائقة .

لقد سبق لمجلسكم الموقر أن دعي عدة مرات خلال الاسابيع والاشهر الماضية لدرس الحالة في الاراضي العربية المحتلة ، لما طرأ عليها من تدهور بالغ الخطورة بسبب حملة التعسف المسعورة التي تشنها سلطات الاحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني الاعزل في أرضه المحتلة ، خاصة منذ بدء انتفاضته المجيدة في ٩ كانون الاول/ديسمبر الماضي . وقد أصدر المجلس قراراته ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ و (١٩٨٨) حول ذلك الوضع المتردي وضمنها شجبه للممارسات القمعية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ، ومطالبة تلك السلطات باحترام اتفاقية جنيف حول حماية السكان المدنيين زمن الحرب ، وتأكيده وجوب التوصل الى حل عادل للنزاع العربي الاسرائيلي .

وقد أعد الأمين العام تقريراً بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ استجابة للمهمة التي عهد إليه بها بمقتضى القرار رقم ٦٠٥ (١٩٨٧) وعرض فيه ما يتحتم القيام به من إجراءات لضمان حماية السكان الفلسطينيين العزل في الأراضي المحتلة ، وكذلك أكد فيه أن الحل الشامل والعادل والدائم الذي يأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حق تقرير المصير ، هو الكفيل وحده بإحلال السلم والأمن في المنطقة ولكن جاء بعد ذلك ، اللجوء إلى استعمال حق النقض ، فشل مساعي المجلس وأعاقه عن التحرك الذي يستوجب الوضع في الأراضي المحتلة وتفرضه مسؤوليته في حفظ السلم والأمن في العالم .

لقد كان ذلك ، وسلط الاحتلال الاسرائيلي لا يزداد إلا صلفاً وتمادياً في ابتكار أبشع أساليب القمع والاضطهاد تنزلها بالشعب الفلسطيني الأعزل في أرضه المحتلة وتلاحق أبنائه بإرهابها وإجرامها في كل مكان قَرَّبَ أو بعد .

ولم يبق لأي كان مجال لتجاهل ممارسات إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ولا لإنكارها بعد أن كشفت وسائل الاعلام الدولية حقيقة إسرائيل في تسلطها وتنكرها للمبادئ والقيم الانسانية والقانون الدولي ككيان استعماري توسعي ، يعتدي على شعب بريء ، أعزل ، في أرضه ، ويسومه كل أنواع الظلم والمهانة ويتبجح بانتسابه إلى الديمقراطية ، وهو في الحقيقة لا فرق بينه وبين حليفه نظام بريتوريا العنصري ، ولا بينه وبين أقسى النظم الدكتاتورية وأعتاها . فالديمقراطية أخلاق ومساواة وعدل . أما ديمقراطية النظام الصهيوني فهي حكر على طائفة المحتلين المعتدين يمارسونها لتكريس توجههم الاجرامي ، ولا حق فيها لطائفة المعتدى عليهم . فعدد ضحايا رصاص سلطات الاحتلال ورصاص المستعمرين اليهود من قتلى وجرحى ، ودفن للأحياء ، ومشاهد كسر العظام جملة وتفصيلاً واستباحة المستشفيات لضرب من فيها وتدنيس المساجد والكنائس وتهديم البيوت وإجلاء الرافضين للإحتلال ولو بالكلمة خارج أوطانهم ، كل ذلك اقترفته إسرائيل وسلطاتها في الأراضي المحتلة وأشهدت عليه وسائل إعلام العالم بأسره بالصورة والصوت والكلمة . ولم يكن هذا نتيجة تجاوزات فردية ولا صدفة ، بل كما هو معلوم فهي

السياسة التي أعلنها وأقرها حكام إسرائيل في بيانات رسمية ومعروفة وعكفوا على تنفيذها .

وما ذنب ضحايا هذا البطش والتعسف ؟ لقد نفذ صبرهم على المحتل ، فنهضوا بعد عقود من القهر والمهانة ليعلنوا حقهم في العيش الحر والكرامة في أرضهم ، وعزمهم على رفض الظلم ، سلاحهم في ذلك حقوقهم وحجارة داود رفعوها في وجه جوليات .

أما عن تعلقة حفظ الأمن ، فحدث ولا حرج . فإنه لا علم لنا بأن أحدا من سكان الأراضي المحتلة الفلسطينيين دعا إسرائيل إلى تلك الأراضي أو طلب منها حفظ الأمن فيها . وهل عمف بالأمن في المنطقة ، أمن الدول والشعوب فيها ، إلا إسرائيل ؟ ومن ذا يهدد سلامة دول المنطقة وشعوبها ؟ هل من يتمسك بحقه في أرضه وكرامته أم إسرائيل التي اغتصبت أراضي دول المنطقة وشعوبها واكتسحتها بالحديد والنار ، وتقوم دولة لا تُعرف لها حدود ؟

كل ذلك لم يكف المعتدي ، إذ شهدنا تصعيدا خطيرا تمثل في إعلان اجراءات جديدة تجاوزت بها سلطات الاحتلال الاسرائيلية كل حدود التصرف الحضاري والانساني : منع المواد الغذائية على سكان الأراضي المحتلة الفلسطينيين بما فيها الخضر والفلال ، وكذلك الأدوية ، إذ فرضت غلق الصيدليات ومنع دخول أية مساعدة مهما كانت ، وكذلك الوقود بكل أنواعه ، وقطع الكهرباء والماء ومواصلة التقتيل واعتقال الآلاف وتحويل المدارس إلى سجون ، ونصب المخيمات للمعتقلين واللاجئين في أرضهم . وفوق كل ذلك غلق الأراضي المحتلة كلها ، لا يدخلها ولا يخرج منها ولا يتنقل فيها إلا قوات الاحتلال والمستعمرون اليهود . ولا شاهد ولا رقيب على ماخطت له سلطات الاحتلال وماهي بمسدد تدبيره وتنفيذه في تلك الأراضي المحتلة ، إذ هي منعتها تماما منذ أسابيع على كل وسائل الاعلام ، سالكة في ذلك منهج حليفتها جنوب افريقيا . فلا تلفزيون ولا إذاعة ولا صحف تشاهد مايقترفه المحتل فتنقله إلينا .

وماهي الايام الاخيرة تحمل إلينا أنباء مذهلة عن الإمعان في بشاعة الاضطهاد والاستبداد والتنكيل بالأبرياء العزل والممارسات اللاإنسانية .

قتلت فتاة من سكان المستعمرات قرب قرية "بيتا" في الاراضي العربية المحتلة ، فأقامت اسرائيل الدنيا واقعدتها وشتت سلطاتها حملات التقتيل والاضطهاد ضد سكان القرية الابرياء . وقررت حكومة اسرائيل هدم بيوتهم بالجملة وتهجير عدد منهم خارج وطنهم وارضهم . اقدمت على كل ذلك وهي تعرف ، كما تبين بعد ذلك ، أنهم أبرياء من دم الفتاة التي تأكد أنها قتلت برماسة أطلقها أحد المستعمرين اليهود الذين كانوا بمحببتها . كما كان يعلم ذلك رئيس حكومة اسرائيل ، مثلما كانت سلطات جيشه تعلم عندما انطلق يؤجج بين مواطنيه الحقد ويدعو للشار من الفلسطينيين العرب قائلًا إن الله سينقم لها . ولكن الله في عدله سينقم للشعب الفلسطيني المظلوم . وهل بعد كل ذلك يستكثر أحد على ضحايا ذلك الصلف والظلم والاضطهاد أن يستجدوا بهذا المجلس الموقر وأن يدعوه للاجتماع حتى ينصفهم ويضمن لهم الحماية ؟



في مقابل ذلك ، يُقتل مئات الشبان والاطفال والنساء من العرب الفلسطينيين العزل ، ويجرح الآلاف ويعتقل الآلاف ، وتهدم البيوت ، بل القرى ، ويطرد الكثيرون من وطنهم وأرضهم ، فلا يقام لهم وزن ، وكأنهم ليسوا بشرا ، يحسون ويتألمون ، يفضبون لكرامتهم التي يدوسها المعتدي ، ولهم ما لغيرهم من البشر والشعوب من الحقوق والطموحات والآمال . بل هم في حساب رئيس حكومة اسرائيل "حشرات" حسب تعبيره ، بعد أن كان شبه الفلسطينيين بالنسبة له ولإسرائيل بأنهم ذبابة تنازل فيلا ، وتوعد بسحقهم . أما وزيره للدفاع فتكلم عن صراع بين إرادتين وأكد أنه سيبين للفلسطينيين أنه هو الأقوى ، وكأنه يتهيا لمباراة رياضية ، في حين أنه يسلط على شعب أعزل كل ما تتفتق عنه عبقريته من ضروب التعسف والبطش والقمع . فهل نحن بعد كل ذلك نتجنس على اسرائيل عندما نصفها بالاعتداء والظلم والممارسات الإنسانية ؟ وهل نحن نتجنس على حكامها عندما نصفهم بالعنصرية في أبشع مظاهرها ، وبالإجرام ؟ وهل بعد كل ذلك يستكثر أحد على ضحايا ذلك الملف والظلم والإضطهاد أن

يستنجدوا بهذا المجلس الموقر وأن يدعوه للاجتماع حتى ينصفهم ويضمن لهم الحماية ؟ إن من أغرب الغرائب ما تتمتع به اسرائيل من وضع فريد في العالم ، ترتكب كل تلك الجرائم ولا يجرؤ كثير على ردها عن غيها ولا حتى على توجيه اللوم إليها . بل هي تستطيع ، بفضل ما اكتسبته من وسائل الضغط ، أن تأتي شر الافعال وأن تضمن مع ذلك غض الطرف عنها وحتى الدعم والمعونة والتملق . تسطو وتضرب القريب والبعيد ، فيسرع إليها الكثيرون بالاعذار ، وتلصق تهمة الإرهاب لا بها بل بضحاياها . تصنع عشرات القنابل النووية ولا يُرفع صوت من بين حماة عدم انتشار الاسلحة النووية . بل تقوم الدنيا وتقع إذا تحصل غيرها على سلاح عادي يحمي به أرضه وحدوده ، أو إذا حدث غيرها نفسه بالتطلع إلى اكتساب تقنية متطورة حتى لاهداف سلمية ، فتنسف تجهيزاته قبل اكتمالها ، ولا من يلوم ولا من يعتب .

ولكن انتفاضة الشعب الفلسطيني وجيل الحجارة في الأراضي المحتلة أزالَت الفشاوة عن الاعين . إن العنف مهما بلغ والملف لن يفلحنا بعد الآن في الفت في عزيمة

الشعب الفلسطيني حتى يسترجع حقوقه المشروعة كاملة . لقد استرجع بعد كرامته كما أزال الخوف وأحل محله العزم واليقين بالنصر .

إن التدهور المزعج الذي بلغته الحالة في الأراضي المحتلة ليحتم على المجلس الموقر ، وهو المؤتمن على السلم والامن الدوليين ، أن يتحمل مسؤوليته كاملة ، وأن يتخذ الاجراءات الكفيلة بضمان الحماية والامن لسكان الأراضي المحتلة الفلسطينيين ، ويفتح أمامهم أبواب الامل في الاعتراف بحقوقهم المشروعة في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة في أرضهم ، ويوقف سلطات الاحتلال المعتدية عند حدها ، ويفرض احترام اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين زمن الحرب .

فالاحداث المساوية التي تشهدها الأراضي العربية المحتلة تؤكد الضرورة العاجلة لايجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي وخاصة قضية الشعب الفلسطيني . وقد عبّرت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية عن العزم الصادق على المساهمة في حل النزاع على أساس الشرعية الدولية كما أقرتها قرارات مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة ، وذلك خاصة فيما يعرف بمشروع فاس للسلام الذي طرح سنة ١٩٨٢ . وقد جددت ذلك الالتزام في قمة عمان المنعقدة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ بدعمها لعقد المؤتمر الدولي للسلام تحت إشراف الامم المتحدة وبحضور كل الاطراف المعنية على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وبمشاركة كل الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن .

وإننا نرى أن الطرف الراهن يحتم على مجلس الامن أن يتحرك من منطلق مسؤوليته ليقض قراراته السابقة ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) موضع التنفيذ ويعمل بتوصيات الامين العام ، كما وردت في تقريره الصادر في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ التي يدعو فيها المجموعة الدولية من خلال مجلس الامن للعمل العاجل من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل تونس على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل الكويت أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس

والإدلاء ببيانه .

السيد أبو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس ، أنه ليسعدنا أن نراكم

تترأسون مجلس الأمن لهذا الشهر ونحن واثقون من أن المجلس سيتمكن ، بفضل قيادتكم  
الحكيمة وما تتصفون به من خبرة دبلوماسية وكفاءة مهنية من تحقيق أفضل النتائج  
خصوصا وأنتم تمثلون بلدا صديقا للكويت ، وهو زامبيا . كما ونزجي شكرنا وتقديرنا  
لسلفكم السفير دراغوسلاف بييتش على إدارته المقتدرة لأعمال المجلس في الشهر الذي  
كان مزدحما بأهم القضايا العالمية .

إن الانتفاضة الشعبية الفلسطينية تدنو من نهاية شهرها الرابع ، وعدد شهدائها تجاوز المائة والخمسين شهيدا ، وما زالت تقدم كل يوم مزيدا من الشهداء .  
واتباع الانتفاضة لهذا الأسلوب النضالي الغد أثبت أن نضال الشعب الفلسطيني ، وبعد أكثر من عشرين عاما ، إنما هو نوع من المقاومة التي لا يمكن التنازل عنها أو إلصاق تهمة الإرهاب بها . إن ما يجري في فلسطين المحتلة هو نوع جديد وخطير من المستجدات . فالانتفاضة ليست مجرد شعب ، بل هي رافد إنساني جديد يبذله الفلسطينيون من أجل حقوقهم الإنسانية السليبة . لقد حطمت الانتفاضة سياسة وأسطورة الوضع الراهن الذي تعتبره إسرائيل - وبالذات حزب الليكود - أحسن الأوضاع الممكنة ، وذلك بطرحها أرضا لعشرين عاما من الاحتلال الإسرائيلي قصير النظر ، ترقد الآن حطاما في شوارع الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية . فالاحتلال الإسرائيلي يظل يرهق حياة مليون ونصف من الفلسطينيين كمصدر لعمالة يدوية رخيصة ، بينما يحرمهم من حقوق الإنسان الأساسية التي كفلتها كل القوانين والمواثيق والاعراف الدولية وبالذات اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . ولكن الشعب الفلسطيني الأبى هب شائرا ليعبر عن إحساسه بالاحتلال والمرارة وعن إرادته السياسية ، بإصرار أدهش حتى الإسرائيليين وقادتهم ، وليعلن للعالم قاطبة رفضه للاحتلال البغيض . لقد أحدثت الانتفاضة هزة وتغييرا عميقين في المجتمع الإسرائيلي حيث شكلت وضعاً جديدا لا رجعة عنه ، وقدمت درسا قاسيا في حدود القوة والجبروت الإسرائيليين . فرغم عظم قوة الجيش الإسرائيلي فإنه ما زال غير قادر على تهدئة الانتفاضة أو خمدتها ، ولا كسر شوكة الشعب الفلسطيني الشائر .

لقد هشمت الانتفاضة حتى أسطورة مدينة القدس الموحدة ، حين انضم الشعب الفلسطيني في القدس الشرقية وما حولها من المناطق المحتلة قبل عام ١٩٦٧ إلى الانتفاضة وما الإضراب التجاري في القدس الشرقية الذي فاق في طوله أي إضراب مماثل في الضفة الغربية وغزة إلا شاهد جلي ، وذلك رغم الإجراءات الوحشية المضادة من قبل سلطات الاحتلال كإغلاق كل مدارس القدس الشرقية . ولقد غيرت الانتفاضة حتى مفهوم إسرائيل كقطر ، وحتى مفهوم الوقت فيها . فالحضايلا التي كان يمكن تأجيلها لسنوات

قادمة أبت إلا أن تغرض نفسها الآن . وذلك التبدل الجذري أحدثه أبطال الحجارة الذين اثبتوا للعالم أن قضيتهم العادلة ونضالهم من أجلها لن يُطمَسَ مهما أغفلهم العالم .

ومن أصدق ما قيل عن الانتفاضة الشعبية الفلسطينية وعن أبطالها من الاطفال والشباب هو ما تضمنته كلمة صاحب السمو أمير دولة الكويت يوم السبت الماضي حين افتتح اجتماع القمة لهيئة مكتب مؤتمر القمة الإسلامي الخامس في الكويت ، حيث قال :  
"أنهم جيل جديد وبعث جديد انشقت عنه الأرض الطيبة ، يحمل إيمانه في قلبه وتخطيطه في عقله وأحجار وطنه بين يديه . إن قضية فلسطين مسؤولية متجددة ، وهي كائن حي يعيش برشتين : المقاومة الداخلية والتأييد الخارجي . وإن المقاومة الداخلية تؤدي واجبها كأنبال ما يكون الأداء ، ويبقى التأييد الخارجي ميزانا لصدق النوايا والتوجهات والأعمال لا الأقوال .

"إن هذه الانتفاضة هي صوت الحق الذي هق جدار الصمت الذي يحاول الكيان الإسرائيلي فرضه على القضية . وعلينا أن نرعانا فلا تعصف بها رياح السياسة ، ولا تضع في دروب التآمر الظاهر والخفي ، ولا يطول بها الصراع في معركة غير متكافئة تزداد فيها شراسة العدو وطفئانه يوما بعد يوم . إن الانتفاضة هي التجسيد الصريح لإصرار الشعب الفلسطيني على استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق أرضه بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية . والآن وقد تفجر بركان الغضب في الأرض المباركة بعد أن تقطعت حبال الصبر وتكشف مراب الوعود أصبحت فلسطين مقياسا دقيقا لمدى استجابة الدول الكبرى لحقوق الإنسان" .

إزاء هذه الانتفاضة العارمة ، ما زالت إسرائيل وبعض المتعاطفين معها والمصاحون لها يخلمون بأن تتكفل القوة والبطش بالقضاء عليها . ومنذ الانتفاضة وإسرائيل تحاول شتى أنواع البطش والعقاب الجماعيين لوأدها ، ولكن هيهات .

هيهات فالانتفاضة على مشارف شهرها الخامس ، وعدد شهدائها في تزايد مستمر مؤكدين بذلك بأنه حتى الموت لن يثنىهم عن مواصلة هذه الثورة مهما تنوعت أساليب القمع الإسرائيلي من دفن وحرق للأحياء ، وتكسير وتهشيم لاذرع وسيقان العزل من الأطفال والشباب والنساء والكهول ، إلى الخنق بالغازات . والمستشفيات في غزة والضفة الغربية المليئة بالذين هشمتم أرجلهم وأيديهم تقف شاهدا على ذلك .

إن إحدى المفارقات المؤلمة هي أنه حتى إذا ما قُتلت طفلة إسرائيلية بواسطة أحد المستوطنين اليهود تلمق التهم جزافا بالمناضلين في فلسطين . وقد اثبت ذلك من جديد وحشية سلطات الاحتلال الإسرائيلي وأساليبها القمعية الرهيبة وعقوباتها الجماعية التكرار التي ترمي إلى اخضاع وإسكات الشعب الفلسطيني . فقد نسف الجيش الإسرائيلي بعد مقتل الطفلة الإسرائيلية مباشرة ستة منازل عربية بتلك القرية . وحتى بعد أن اثبت تحقيق الجيش الإسرائيلي براءة أهل القرية من تهمة قتل الطفلة الإسرائيلية ، قام الجيش الإسرائيلي بنسف وتدمير ثمانية منازل عربية أخرى بالقرية ، والحق ذلك بطرد وإبعاد ثمانية فلسطينيين الى خارج الأراضي العربي المحتلة . وهناك العديد من الفلسطينيين بالأراضي المحتلة ينتظروهم ذات المصير . وهذه العقوبات الجماعية التي حدثت بعد مقتل الطفلة هي حلقة واحدة من سلسلة تعكس مدى حقد وكراهية الإسرائيليين للسكان العرب في الأراضي المحتلة ، حيث استغل المستوطنون اليهود وقادة إسرائيل ، وبالذات رئيس الوزراء ووزير العدل الإسرائيلي والحاخام دركمان وكاهانا وغيرهم ، مقتل تلك الطفلة لتأجيج نار الكراهية والانتقام ضد السكان العرب ، وذلك حين طالب كل من شارون ووزير العدل الإسرائيلي بتأديب أهل قرية بيتا عن طريق إزالة ومسح قريتهم من على ظهر الأرض . وبالطبع ليس هذا الأمر جديدا على شارون وشامير وأمثالهما ولا على تاريخ إسرائيل . فحسب دراسة للجنة الأمريكية لخدمة الأصدقاء ، أبعدت إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ما لا يقل عن ١٥٦ فلسطينيا من ديارهم . وهل نتوقع غير ذلك من اسحق شامير رئيس دولة الكيان الصهيوني الذي صرح قبل أسابيع بأن الفلسطينيين الشائرين سيتم سحقهم كالجراد ؟

لقد دأبت اسرائيل على رفض مقارنتها بنظام جنوب افريقيا العنصري ، ولكنها كل يوم تؤكد هذه المقارنة . فمثل جنوب افريقيا تفرض اسرائيل حظرا وتعتيما اعلاميا على ممارساتها في الاراضي العربية المحتلة ، ومع أن أصدقاء اسرائيل والمتعاطفين معها شجبوا الممارسات غير الإنسانية في جنوب افريقيا ، لكنهم لم يفعلوا نفس الشيء إزاء قتل أكثر من ١٦٠ وجرح الآلاف من المدنيين الفلسطينيين العزل ، ووحشية الجيش الاسرائيلي ضد مئات العشرات من الفلسطينيين . فإذا كان اليهود يكررون لنا بأن الصمت وعدم الاكتراث من جانب الأغلبية في العالم قد سلا قمع هتلر الرهيب ، فماذا يعني صمتهم الآن : هل هو مصادقة أم عدم مبالاة أم حرج ؟

إن إسرائيل والمتعاطفين معها يدعون بأن لإسرائيل منذ قيامها رسالة نبيلة كجبهة للقيم الإنسانية للعالم بعد فظائع الحرب العالمية الثانية . ورجوعا الى بن غوريون أو رئيس وزراء إسرائيل والذي صرح بما يلي : "إن إسرائيل ستكون دولة ديمقراطية ، ولا يمكنها البقاء أبدا بدون نظام ديمقراطي ، وبدون وضع يتم للإنسان والحرية " فإننا إذا صدقنا هذا ، فكيف نقتنع بأن ما يحدث في الأراضي العربية المحتلة ومنذ نشأة إسرائيل لا يتعارض مع كل تلك القيم الإنسانية النبيلة التي يزعمون قيام إسرائيل عليها .

إن الكويت تعتقد بأنه قد آن لإسرائيل والمتعاطفون معها إدراك أنه ليس بوسعهم بعد اليوم تجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي كفلتها القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة وخاصة تلك المتعلقة بالمؤتمر الدولي التي تشكل وحدها الحل الممكن والمقبول عربيا ودوليا وتضمن لشعب فلسطين حقوقه غير القابلة للتصرف في العودة وتقرير المصير والسيادة القومية داخل دولته المستقلة . إن على إسرائيل أن تعي أن حل قضية الشعب الفلسطيني مرهون به سلام الشرق الأوسط ، وإن هذا الحل لن يتحقق ما لم يكن للشعب الفلسطيني وممثله الوحيد والشرعي ، منظمة التحرير الفلسطينية ، دور في مساعي الحل . وعلى إسرائيل وأصدقائها إدراك أن السبيل الوحيد للمحادثات السياسية المؤدية لهذا الحل المسلم هو الاعتراف بشرعية منظمة التحرير

الغلسطينية والتفاوض معها لأنها هي ممثلة الشرعي والوحيد ، وأي سبيل غير هذا محكوم عليه بالفشل . والسبيل المقبول دوليا وعربيا الآن وهو مؤتمر دولي ذو ملاحيات تمثل فيه الدول الخمس دائمة العضوية وأطراف النزاع بما فيهم منظمة التحرير الغلسطينية على قدم المساواة .

إن الكويت ترى أن انتفاضة الشعب الغلسطيني قد أفرزت ظروفًا ومعادلات جديدة ذات أهمية تاريخية ، ففي ضوءها يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ التدابير الكفيلة بحماية حياة وحقوق الشعب الغلسطيني الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي . فامتثال إسرائيل ، السلطة المحتلة ، لاتفاقية جنيف يمثل القضية المركزية العاجلة التي يجب أن تقر بها إسرائيل كخطوة أولى وأساسية في طريق تحقيق السلام الشامل ، لأن الاحتلال يشكل القضية الرئيسية للسلام في المنطقة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الكويت على

الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل إسرائيل ، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس

والإدلاء ببيانه .

السيد جوفي (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، أود بالنيابة عن وفد بلادي أن أهنيكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر .

على الرغم من أن بلدينا ليس بينهما وعلاقات رسمية ، فإننا نأمل أن تعود العلاقات فيما بيننا في المستقبل القريب إلى ما كانت عليه وذلك للمصلحة المشتركة لبلدينا ولشعبينا .

إن مجلس الأمن منوط به المسؤولية الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين وينبغي له أن يتناول القضايا الحقيقية التي تعرض السلم الدولي للخطر .

فمن دلائل التدهور المستمر في الحالة المساوية انتشار استخدام الأسلحة الكيميائية وقتل آلاف المواطنين الأبرياء بالفازات في الصراع الذي طال أمده في



الخليج ودفن المئات تحت الانقاض نتيجة للهجمات العشوائية بالمواريخ التي حدثت اخيرا في "حرب المدن" المشينة .

إن الطيف الوحشي للارهاب ، والقتل المنهجي المتمدد للمدنيين الابرياء وتشويهمهم ، لا يزال يطل برأسه القبيح . وقد شهدنا جميعا المأساة الاخيرة التي تجري في الوقت الذي نجتمع فيه هنا . فائساء اختطاف طائرة كويتية قتل مواطنان كويتيان بطريقة وحشية . ولم يراع مرتكبو هذه الجرائم أبسط الاسس المتعلقة باحترام الإنسان أو حتى باحترام جثمانه .

وفي هذا الصباح يوافق المجلس مرة أخرى على المطالب العربية بأن ينعقد بمناسبة أية نزوة لا بهدف السعي سعيا حقيقيا للسلام بل ليكرس وقته وموارده لتكرار تمثيلية المهاترات ضد إسرائيل التي ستكون لها نتيجة عكسية ضارة .

لقد حددت حكومة بلادي لنفسها هدفين : الاول استعادة الهدوء في مناطق يهودا والسامرة وغزة والثاني الحل السياسي لتحديد المركز النهائي لتلك الاراضي .

ولكن هناك قضية يجب توضيحها بشكل قاطع وهي أن المفاوضات السياسية السلمية لا يمكن أن تبدأ في مواجهة قنابل مولوتوف والطعن الأثم والقاء الحجارة ، أو تحت التهديد بالعنف ، أيا كان نوع هذا العنف .

إن أية حكومة في ظروف مماثلة لابد أن تنفذ الحقوق التي أعطيت لها بموجب القانون الدولي ، وأعني بها الحق في الحفاظ على الإدارة المنظمة للأراضي الواقعة تحت سيطرتها ، وضمان أمن جميع المواطنين ، وأمن قواتها المسلحة . وذلك هو الواجب الأول والاساسي لأية حكومة عسكرية أو مدنية سواء كان الأمر يتعلق بأراضي سيادية أو متنازع عليها أو محتلة .

إن اتفاقية جنيف الرابعة واضحة جدا فيما يتعلق بتلك المسألة . اسمحوا لي أن اقتبس الفقرة ذات الصلة :

" يجوز للدولة القائمة بالاحتلال... أن تخضع سكان الأراضي المحتلة لأحكام تراها ضرورية ... وذلك للحفاظ على الحكم المنظم للأقليم ، ولضمان أمن دولة الاحتلال ، وأمن أفراد وممتلكات قوات أو إدارة الاحتلال " . (المادة ٦٤)

أثناء جهودنا الرامية إلى استعادة الهدوء والنظام القينا القبض على شبكة من المحرضين المحترفين والمنظمين لأعمال الشغب والعنف . ومن الجدير بالذكر أن جميع المشتبه بهم ، الذين هم رهن الاحتجاز ، يُمنحون الإجراءات القضائية الواجبة ، بما في ذلك الحق في الاستئناف أمام المحكمة العليا في إسرائيل ، مع التمثيل القانوني المناسب . وإذا كانت هناك بيّنات ضدهم يقدمون للمحاكمة . وإذا كانت لا توجد بيّنات ضدهم يطلق سراحهم .

وفي بضع حالات مطلقة تتعلق بأشخاص مدانين بارتكاب أعمال التخريب والتخريب بالنيابة عن منظمات إرهابية قررت إسرائيل اللجوء إلى الأبعاد بوصف ذلك إحدى الوسائل التي تسهم في استعادة الهدوء . وقد يحاج البعض بأن ذلك يتعارض مع القانون الدولي . فهل يتعارض ذلك مع القانون الدولي ؟ تنص المادة ٦٣ من قوانين لاهاي الصادرة في عام ١٩٠٧ على أن الإدارة الحاكمة :

"تتخذ جميع التدابير المخولة لها لاستعادة النظام العام والأمان وكفالتهم قدر الامكان ، مع احترام القوانين المعمول بها في البلد ما لم يمنعها مانع مطلق ."

هذا هو بالضبط الاساس الذي يركز عليه إجراؤنا ؛ اننا نتبع القوانين المحلية . إن الانتداب البريطاني هو الذي وضع أول القوانين المطبقة في هذا البلد في العصر الحديث . وان قوانين الطوارئ الدفاعية التي وضعتها بريطانيا العظمى في عام

١٩٤٥ كانت تجيز الطرد . وقد تم الابقاء على هذه المادة عندما احتلت المملكة الاردنية الهاشمية يهودا والسامرة لفترة ١٩ عاما ، وقد نفذت بالفعل في عدة مناسبات ، لا من قبل الاردن فحسب ، بل أيضا من قبل مصر في قطاع غزة .  
اننا لم نلجأ الى تلك التدابير الا عند الضرورة المطلقة بوصف ذلك حقا لنا بموجب القانون الدولي .

بتاريخ ١١ نيسان/ابريل طُرد خمسة أشخاص من قطاع غزة وثلاثة أشخاص من يهودا والسامرة "الضفة الغربية" . وعلاوة على ذلك صدرت الاوامر بطرد ١٢ شخصا آخرين . ستة منهم من قرية بيتا في الضفة الغربية ؛ أما المحرضون الثمانية الذين طردوا في ١١ نيسان/ابريل والاثنا عشر شخصا الذين صدرت بحقهم اوامر الطرد فقد كانوا جميعهم متورطين بأعمال تحريض وتخريب ، بما فيها اعمال العنف التي وقعت مؤخرا في الاراضي . انهم حركيون قياديون ومحرضون رئيسيون على الاضطرابات الحالية . لقد كان جميع الأشخاص الستة من سكان قرية بيتا متورطين في هجوم ٦ نيسان/ابريل على مجموعة من متلقي الجبال الاسرائيليين الذين كان معظمهم من المراهقين . وقتلت في ذلك الهجوم فتاة اسرائيلية و جرح ١٤ متسلقا .

ان المحرضين من الاعضاء الدائمين في منظمات متطرفة وبارزين محليا في ذلك المضمار . فتسعة منهم ينتمون الى منظمة فتح ، وفي العديد من الحالات فانهم ينتمون الى منظمة جبهة الشعبية التابعة لها ، وخمسة منهم ينتمون الى منظمات اسلامية اصولية متطرفة ؛ واثنان ينتميان الى منظمة حواتمة ذات الاتجاه الماركسي "الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين" وواحد ينتمي الى منظمة حبش ذات الاتجاه الماركسي "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" وواحد ينتمي الى الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي اصبح في عام ١٩٨٧ جزءا من منظمة التحرير الفلسطينية . وبعد المحاكمات حكم في الماضي على ١٢ شخصا بأحكام من السجن بسبب أنشطتهم الارهابية وكانت بعض الاحكام منها طويلة .

إن أوامر الطرد الجديدة التي تشمل الاثني عشر شخصا لن تنفذ الا بعد استكمال

الاجراءات القانونية . وهؤلاء الاثنا عشر شخصا لديهم مدة ٩٦ ساعة يمكنهم خلالها استئناف قرار الإبعاد أمام لجنة استشارية تابعة للقائد العسكري في المنطقة . وفي حالة رفض ذلك الالتماس ستكون لديهم فترة ٤٨ ساعة للاستئناف امام المحكمة الإسرائيلية العليا بوصفها محكمة العدل العليا .

إن الثمانية الذين طردوا قد اعطوا الفرصة لتقديم التماسات بعد أن تلقوا أوامر الطرد منذ عدة شهور . لقد رفضت محكمة العدل العليا ثلاثة التماسات ؛ وقرر أربعة أشخاص التنازل عن التماساتهم بعد أن تبين لهم انه توجد بينات ضدهم ؛ وقرر واحد منذ البداية عدم الاستئناف .

اليوم هو يوم ذكرى المحرقة الكبرى . فاليوم يحتفل الشعب اليهودي بذكرى استشهاد ٦ ملايين يهودي في المحرقة النازية . وحيث لا يزال هذا التاريخ عالقا في اذهاننا فاننا نلتزم اولا واخيرا بأمن وبقاء الدولة اليهودية في وطنها الام . إن اسرائيل سوف تستخدم جميع التدابير اللازمة لضمان السلم والامن في الاراضي الواقعة تحت ادارتها وفقا للاجراءات القانونية الواجبة بوصف ذلك حقاً لها والتزاماً عليها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): افكر ممثل اسرائيل على العبارات الرقيقة التي وجهها الي . المتكلم التالي هو ممثل باكستان . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يجتمع مجلس الامن اليوم للمرة السادسة منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي بتاريخ ٩ كانون الاول/ديسمبر في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين . ومنذ ذلك الوقت ما انفك المجلس منهمكا بالحالة في الاراضي المحتلة فقد اتخذ ثلاثة قرارات ، وهي القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ و القرارين ٦٠٧ (١٩٨٨) المؤرخ في ٥ كانون الثاني/يناير و ٦٠٨ (١٩٨٨) المؤرخ في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . وثمة مشروع قرار آخر سيبحثه مجلس الامن في جلساته الحالية في ضوء استمرار تكثيف اعمال القمع الوحشية من قبل ملطحات الاحتلال .

اننا نهنتكم ، سيدي ، على توليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر ، حيث طُلب الى المجلس الانعقاد لتوجيه رسالة الى اسرائيل لكي تتخلي عن نهجها الاستعماري الفظيع الذي تنتهجه نحو قضية فلسطين وتبرهن على رغبتها في احلال السلام الحقيقي في المنطقة الذي تبجحت فيه في احيان كثيرة جدا . اننا لعل ثقة انه بفضل قيادتكم المقتدرة والماهرة سوف يتمكن المجلس من تناول هذه المسألة على نحو مناسب وفعال . ويسعدنا ايما معادة أن نراكم تتولون رئاسة مجلس الامن في هذه المرحلة العميقة ليس فقط لان باكستان تتمتع بعلاقات صداقة وثيقة واحترام متبادل مع بلدكم العظيم ، بل ايضا لانكم تمثلون بلدا يوفر في الوقت الراهن القيادة الرشيدة لمنظمة الوحدة الافريقية ويسهم مساهمة كبيرة في قضية السلم والحرية والاستقرار في جميع ارجاء العالم .

اننا اذ نوكد لكم تأييدنا الكامل لمسايعكم الرامية الى توجيه دفعة مداولات مجلس الامن نحو النتيجة الناجحة ، اود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن اعجابنا بالطريقة الراضعة التي تراس بها معادة السفير دراغوملاف ببيتش ، ممثل يوغوسلافيا مداولات مجلس الامن في الشهر الماضي حيث ظل مجلس الامن مشغولا بالقضية الفلسطينية ، وقد تكلم فيه بشأن المسألة وزيراً خارجية الجزائر وموريا ووزير الدولة في المملكة العربية السعودية والامين العام لجامعة الدول العربية ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية .

ان الجلسات التي يعقدها مجلس الامن بشأن الحالة الراهنة في الاراضي المحتلة هي الطريقة الوحيدة الذي يمكن بها للمجتمع الدولي بأسره أن يعرب عن قلقه الشديد حيال المأساة التي تدور احداها في الضفة الغربية وقطاع غزة وان يطالب اسرائيل بالكف عن مواصلة سياسة تقوم على استخدام القوة ، وهي سياسة تنذر بكارثة تعصف بقضية السلم والاستقرار في المنطقة .

وفقا لما ورد في "نيويورك تايمز" اليوم ، قتل على الأقل ١٢٦ فلسطينيا وجرح عدد لم يعرف بعد بفعل الرصاص الإسرائيلي أو الضرب أو الغاز المسيل للدموع في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين . واطلق الرصاص على المحتجين في مخيمات اللاجئين وألحقت بالمراهقين خارج المدرسة أضرار جسيمة . وقد ذكر أن امرأة فلسطينية قد ماتت مختنقة نتيجة لاستنشاق الغاز من عبوة غاز ألقيها الجنود الإسرائيليون على منزلها . وليس هذا الا وصفا جزئيا لما قد حدث بالفعل ، لأن السياسة الإسرائيلية الحالية التي ترمي الى التستر على اعمال المواجهة العنيفة تشمل قيودا على التغطية الصحفية للأحداث التي تجري هناك .

ويستعين على اسرائيل أن تدرك إن سياسة القمع بلا حدود التي تطبقها في الأراضي المحتلة لن تنجح على الإطلاق في خنق روح الحرية التي تذكى روح النضال الفلسطيني العادل . وبدافع اليأس ، فإن قرية تسمى سالغيت ، تقع في شمال القدس ، ذكر أنها أعلنت نفسها محررة من الاحتلال الإسرائيلي . وألقي القبض على زهاء ٧٠ عربيا بسبب ارتكاب هذا العمل الرمزي الذي يتسم بالتحدي . والكتابة على جدران قرية سالغيت واضحة ، وتحتاج الى أن تفهمها السلطات الإسرائيلية فهما صحيحا .

ويجب أن يتركز الاهتمام خلال هذه المداولات لمجلس الأمن في المرحلة الحالية على سياسة الإبعاد غير المشروعة للفلسطينيين وهدم المنازل الفلسطينية في الأراضي المحتلة التي لجأت اليها حكومة اسرائيل . ومن الواضح أن هدف هذه السياسة هو إزالة كل العقبات أمام وجود استيطاني إسرائيلي موسع في الأراضي المحتلة . وعمليات الترحيل وهدم المنازل انتهاكات واضحة لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ، وقد أدينّت على نحو سليم باعتبارها أعمالا لا يمكن السماح بها من جانب المجتمع الدولي .

من الضروري أن يرسل مجلس الأمن في اجتماعاته الحالية رسالة مناسبة الى السلطات الإسرائيلية بأنه لا يمكن في ظل أية ظروف أن يسمح المجتمع الدولي بسياسة القمع التي أطلقت في محاولة يائسة لقمع انتفاضة ولدتها أفعالها ذاتها . ويجب أن

تدرك أن هذه السياسات والإجراءات غير الواقعية لن تردع شعب فلسطين الذي عانى طويلاً من مواصلة نضاله العادل في سبيل تقرير مصيره .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اشكر ممثل باكستان على

العبارات الطيبة التي وجهها اليّ .

أعطي الكلمة لممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، الذي طلب الكلمة للإدلاء

ببيان آخر .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية ) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية): كما ذكر على التو ، هذا يوم حزين - يوم ذكرى المحرقة . وقد كان

المرء لا يعتقد أن يوم الذكرى هذا سيذكر فيه كل ضحايا المحرقة - عشرات الملايين بمن

فيهم مواطنو مختلف البلدان والشعب اليهودي ايضاً .

المحرقة شيء لا يجب أن يتكرر حدوثه مرة أخرى ، سواء لمن يدينون بالديانة

اليهودية أو لعشرات الملايين من مواطني بلدان أخرى . انها لم تكن قاصرة على طائفة

واحدة أو مجموعة عرقية أو دينية . لقد دفع المجتمع الدولي بأسره ثمننا باهظاً يقرب

من ٤٠ مليوناً من الضحايا لهذه المحرقة التي قام بها النازيون العنصريون . إن يوم

الذكرى الحزينة كان ينبغي أن يرسل رسالة الى العنصريين في تل ابيب ليعيدوا تقييم

سياساتهم ضد الشعب الفلسطيني ، وهي السياسات المطبقة بسبب أصله العرقي وانتمائه .

وينبغي الا نسمح بأن يستفيد هؤلاء العنصريون من هذه المذابح ومن المحرقة ، التي لم

تكن قاصرة عليهم .

لقد بدأ ممثل اسرائيل بالإشارة الى الحرب الكيميائية في الخليج . وانني على

ثقة بأنه لم ير البيان الذي أصدرته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) الذي قرأته قبل ذلك . ومن أجل أن أذكره ،

اسمحوا لي أن أتلو جزءاً منه مرة أخرى ، كما يلي :

"لقد عولجت مئات اللاجئين في مستوصفات الاونروا بسبب استنشاق الغاز

المسيل للدموع . وفي بعض الحالات ، القي الغاز المسيل للدموع داخل المنازل

والمستوصفات والمدارس حيث تصبح آثارة خطيرة بشكل خاص .. وقد رأى أطباء الوكالة أيضا أعراضا لا تشمل عادة بالغاز المسيل للدموع . وتسعى الاونروا الى الحصول على معلومات حول مكونات هذا الغاز المستخدم بغية التوصل الى الدواء والعلاج السليمين ولا سيما بالنسبة لضعف الفئات مثل الحوامل والمغار والشيوخ" .

ومع ذلك فان ممثل اسرائيل لديه من الوقاحة ما يكفيه لان يأتي ويتكلم عن الحرب الكيميائية في حين ان إسرائيل نفسها تستخدم ضد المنازل والعيادات والمدارس الغاز المسيل للدموع أو غازا آخر تنتج عنه أعراض مختلفة .

إن مقترفي الجرائم ليسوا هم من يستخدمون سكاكين المطبخ . ، وليسوا هم من يلقون الحجارة . ان مقترفي الجرائم هم من يمتلكون المدافع الرشاشة والدبابات ، ويدوسون باحذيتهم الثقيلة على رؤوس الفلسطينيين ، بمن فيهم الاطفال في الاراضي المحتلة . هؤلاء هم مقترفو الجريمة .

لقد قيل لنا انه بموجب اتفاقية جنيف على الدولة المحتلة أن تضمن الامن . نعم ، لكن يبدو أن الامن يعني ابادة الشعب الخاضع للاحتلال ، وهذا ما لا تنص عليه اتفاقية جنيف . واسمحوا لي بأن اذكر ممثل اسرائيل بأن اتفاقية جنيف تنص صراحة على :

"ان النقل الإجباري الفردي أو الجماعي ، وكذلك ترحيل الأشخاص المحميين في الاراضي المحتلة الى اراضي الدولة المحتلة أو اراضي اي بلد آخر ، سواء كان محتلا ام لا ، من الأعمال المحظورة بغض النظر عن دوافعها" . وليس هناك في الاتفاقية ما يسمح بتنفيذ الدولة المحتلة لعمليات الترحيل مهما كانت دوافعها .

واسمحوا لي بأن اذكر ممثل اسرائيل أيضا بأن اتفاقية جنيف تنص على أن :  
"الدولة المحتلة لن ترحل أو تنقل جزءا من سكانها المدنيين الى الاراضي التي تحتلها ."

ومن المحظور ارسال أو نقل سكان مدنيين اسرائيليين الى الاراضي الخاضعة للاحتلال . هذا هو ما تنص عليه بالضبط اتفاقية جنيف .



وبعد ذلك يقال لنا أن اسرائيل لا تفعل شيئاً سوى انها تطبيق النظم التي وضعها الانتداب البريطاني واجراءات الطوارئ الدفاعية لعام ١٩٤٥ . واسمحوا لي بأن اذكر ممثل اسرائيل بأن فلسطينيا يهوديا له سمعة مرموقة في العالم القانوني وكان اسمه جوزيف - اذا كنت اذكر جيداً - قد وصف اجراءات الطوارئ هذه بانها لم تطبيق حتى في المانيا النازية . ورغم ذلك يقول الاسرائيليون لنا أن تلك الاجراءات التي تعتبر اجرامية واسوا من اية اجراءات طبقت في ظل النازية ، ستطبق ، وانهم انفسهم يلتمسون الحماية باستخدام شيء أسوأ مما كان من الممكن أن يفعله النازيون .

انني مسرور لأن ممثل اسرائيل قد اشار الى عمليات الترحيل باعتبارها عمليات طرد وقال إن عمليات الطرد تطبيق من خلال عملية قانونية . ومواءم كانت هذه العمليات عمليات طرد أم عمليات ترحيل ، ما هي تلك العملية القانونية ؟ لقد قال لنا إن الشخص المعني يذهب الى لجنة استشارية ، حيث لا يرى الدفاع فيها ، ان كان هناك دفاع ، الملفات والشكاوى الموجهة ضد أولئك الأشخاص .

إتباعاً مهزلة ، وتشويه للعدالة ، فالمسكرون ليسوا ملتزمين ، بأي شكل ،  
بتنفيذ قرار تلك اللجنة الاستشارية .

ولذا فنحن متفقون على ضرورة اللجوء الى حل سياسي . وفي النهاية فكل  
البيانات التي أقيمت منذ هذا الصباح تسير في هذا الاتجاه . الا وهو ضرورة أن يكون  
هناك حل سياسي ، وأن يكون المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة هو الوسيلة الموصلة الى  
السلام ، لأنه إذا تعذر التوصل الى السلام ، كما قال ، تحت تهديد قنابل المولوتوف ،  
فكيف نحصل على السلام تحت تهديد الغاز الجديد الذي يستخدم ضد الشعب وتحت تهديد  
الدبابات وتحت تهديد إطلاق النار وقتل الناس اعتباطاً وتحت تهديد الترحيل ؟

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظراً لتأخر الوقت ، أعزم  
رفع الجلسة الآن . وستعقد الجلسة التالية لمجلس الأمن لمواصلة نظر البند المدرج على  
جدول الأعمال غدا الجمعة الموافق ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ الساعة ١٠/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠